

السنة الثانية مالية ومحاسبة

المقياس: اقتصاد المؤسسة

المجموعة:

عنوان البحث:

الاختلاف بين التدقيق الداخلي

أستاذ(ة) المقياس:

*

إعداد الطلبة:

(1)

(2)

السنة الجامعية: 2021/2020

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: مدخل للتدقيق، التدقيق الداخلي والخارجي

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

المطلب الثالث: مفهوم التدقيق الخارجي

المبحث الثاني: وجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المطلب الأول: تعريف وأهداف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المطلب الثاني: أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة:

نشأ التدقيق وتطور نتيجة لزيادة الحاجة للخدمات التي يقدمها، فالتدقيق بشكل عام يهدف إلى التحقق من صحة وسلامة البيانات المالية، الإدارية، والتشغيلية للمؤسسة ومدى التزام الموظفين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد الموضوعة لتسيير نشاطاتها والمبادئ المحاسبية المعمول بها والمقبولة عموماً بغرض تفادي حدوث الأخطاء وحماية ممتلكاتها من الإختلاس والتلاعب والغش.

وقد ظهرت الحاجة إلى التدقيق بكل أنواعه الداخلي لمساعدة إدارة المؤسسة على حسن إدارتها مدى كفاءة الأنظمة والعاملين ومن ثم رفع تقرير عن ذلك وعرضه على الإدارة المعنية، والخارجي بهدف طمأنة الملاك على حسن تسيير مؤسساتهم ومدى صدق المعلومات المالية المقدمة من جهة وطمأنة الأطراف الخارجية المستخدمة لهذه المعلومات على مدى عدالتها وشموليتها من جهة أخرى.

ويعتبر وجود علاقة تعاونية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أمر مهم جداً وضروري للطرفين وللمؤسسة، وهذا لما لها من تأثير إيجابي وفائدة كبيرة في تحقيق أهداف كل منهما بشكل خاص، وعلى حسن تسيير المؤسسة بشكل عام، وما يؤكد أهمية هذا التكامل ويعززه هو قيام بعض المنظمات المهنية الدولية بإصدار معايير تحكم وتنظم العديد من أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي. ومن هنا يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؟

المبحث الأول: مدخل للتدقيق، التدقيق الداخلي والخارجي

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

الفرع الأول: تعريف التدقيق

التعريف الأول: يعرف التدقيق على أنه: "عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها ومدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها"¹.

التعريف الثاني: يمثل التدقيق عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث اقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين².

التعريف الثالث: عرفت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق على أنه:

"عملية نظامية ومنهجية systematic لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"³.

¹ محمد التوهامي الطواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 01

² أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 07

³ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 29

الفرع الثاني: أنواع التدقيق

يمكن تصنيف التدقيق إلى عدة تبويات كالآتي:

أولاً: تبويب التدقيق من حيث حدوده:

التدقيق الكامل: وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها.

التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة أي أن التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق أو المجال، ويراعى أن الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر¹.

ثانياً: تبويب التدقيق من حيث مدى الفحص:

التدقيق التفصيلي: يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب.

التدقيق الإختباري: وهو التدقيق الذي يعتمد على اقتناء المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أحد الأسلوبين هما: الأول التقدير الشخصي والثاني العينات.

ثالثاً: تبويب التدقيق من حيث التوقيت

تدقيق مستمر: تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية أو بطريقة غير منتظمة².

¹ خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية التدقيق الحسابات، الأردن، دار المستقبل، 1998، ص 12-13.

² محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011 - 2010، ص ص 12-13

تدقيق نهائي: يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة¹.

رابعاً: من حيث القائم بعملية التدقيق: يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين:

تدقيق داخلي: هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة لها الحرية التامة في الحكم وتتمتع بالاستقلالية في التصرف وتخول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق والتحقق، وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة بهدف التأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية أن المعلومات صادقة وشرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة².

تدقيق خارجي: وهو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها وذلك لإعطائها المصادقية حتى تنال القبول العام والرضا لدي مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمون، المستثمرين، البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى).

خامساً: من حيث الإلزام: ينقسم إلى نوعين: تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري

تدقيق إلزامي: يحتم القانون القيام به حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

تدقيق اختياري: هو عملية غير ملزمة بالقانون، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقاً لاتفاقه المسبق مع طالب عملية التدقيق حيث أن وجود المدقق يعطي

¹ محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، بيروت، الدار الجامعية، 1990، ص 50
² HAMINI Allel, L'audit comptable et financier, BERTI edition, Alger, 2002, p 07

الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب¹.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

الفرع الأول: تعريف التدقيق الداخلي:

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف.

وسوف نتطرق لمجموعة من التعاريف والتي هي كما يلي:

- يعرفه المعهد الفرنسي للمراجعين الداخليين IFACI على أنه "فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة لهذا النشاط الذي تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة"².

كما عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي IIA كما يلي: حسب اصدار مجمع المدققين الداخليين سنة 1994م الذي جاء فيه أن التدقيق الداخلي "وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للمنشأة، وهي تهدف إلى مساعدة جميع أفراد المنشأة بما في ذلك الإدارة والعاملين في القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات استشارية ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص"³.

¹ محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² محمد يوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، بن عكنون الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 15

³ Alain Mikol, **Formes d'Audit dans l'encyclopédie de comptabilité: contrôle de gestion et audit**, édition Dunod, Paris, 2000, p740,

كما يعرف على أنه: " فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات للحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء رأي في محايد عن عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها"¹.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية داخل المؤسسة، وتقديم النصح والإرشاد لها.

الفرع الثاني: تعريف المدقق الداخلي

هو أجير في المؤسسة، يعين من طرف المدير العام يقوم بتدقيق الحسابات ويتحقق من مدى تطابقها مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، فهو يدرسها كميدان من ميادين التسيير بهدف التحسين والرفع من الأداء لكن المدقق الداخلي لا يصادق على الحسابات ولا يكسبها قوتها القانونية لأنه لا يتمتع بالإستقلالية التامة فهو يتعرض بصفة دائمة ومستمرة لضغوط المدير العام.

الفرع الثالث: أهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة، ولاشك أن أهميته تكمن في مدي مقدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة للشركة، ومن هنا تتمثل أهمية هذا الأخير فيما يلي²:

1- أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للإدارة:

- ضمان السير الحسن للعمل والتأكد من سلامة الأصول وحفظها من الإهمال أو الضياع أو الاختلاس؛

- زيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات؛

- كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وتعقيدها؛

¹ غمان فلاح المطارئة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، الأردن، الدار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص 14
² يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص 128.

- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات؛

- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة الأموال من السرقة والغش.

2- أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمدقق الخارجي: هناك عدة فوائد يجنيها المدقق الخارجي

من خلال اعتماده على التدقيق الداخلي نذكر منها ما يلي¹:

- إمكانية انجاز مختلف أعمال التدقيق في وقت قصير وذلك لأن وجود التدقيق الداخلي الجيد

يسهل أعمال التدقيق الخارجي ويوفر وقتا وجهدا كبيرين؛

- يستطيع المدققون الخارجيون الحصول على نفاذ بصيرة أفضل على عمليات العمل في المجالات

المتخصصة مثل: المجالات القانونية والهندسية والطبية وغيرها من خلال خبرة ومعرفة المدققين الداخليين؛

- تحسين العلاقات مع العميل بسبب الشعور بالشمول ويقصد بذلك عدم التشابك أو التداخل من

خلال التعاون وتنسيق الجهود لكلا الطرفين، ويتم ذلك بعد أن يتأكد المدقق الخارجي من موضوعية وكفاءة

أداء المدقق الداخلي فيحصل بينهما نوع من التشاور والتعاون وفي هذه الحالة يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في كثير من الأمور وهذا ما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد.

المطلب الثالث: مفهوم التدقيق الخارجي

الفرع الأول: تعريف التدقيق الخارجي

رغم تعدد التعاريف التي تناولت التدقيق الخارجي فإن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي تهدف

التدقيق إلى تحقيقها وفيما يلي نذكر بعضها منها:

التعريف الأول: يعرف التدقيق الخارجي بأنه "عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات

والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا انتقاديا منظما قصد الخروج برأي فني محايد

¹ صالح ميلود خلاط، بشير محمد عاشور وآخرون، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية، الواقع والأفاق، ط1، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2007، ص 532

عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة¹.

التعريف الثاني: عرف porter التدقيق الخارجي بأنه "عملية الفحص الحيادي المستقل والتي تتم وفقا لمتطلبات الأطراف الخارجية التي تستفيد من خدمات المدقق والتي تنتهي إلى إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة عن طريق مدقق حيادي"².

كما تم تعريف التدقيق الخارجي بأنه "نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة"³.

ومن خلال التعاريف المعروضة سابقا نستنتج أن التدقيق الخارجي يلعب دورا فعالا في الحياة الإقتصادية من خلال الحفاظ على الثقة المتبادلة في العلاقات المالية ما بين الأطراف وتلبية حاجاتهم عن طريق إبداء رأي فني محايد حول الأرقام والبيانات المالية وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: تعريف المدقق الخارجي

هو شخص مختص، محترف، محايد، مستقل وخارجي له اعتماد يسمح له بالقيام بعملية التدقيق، يقوم المدقق الخارجي بالمصادقة على شرعية وصدق الحسابات كما يعطي صورة فوتوغرافية صادقة حول وضعية المؤسسة وذلك بكتابة تقرير يدلي فيه برأيه مدعما ذلك بأدلة وبراهين ويقدمه للجهة الطالبة لخدماته.

الفرع الثالث: أهمية التدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق الخارجي وسيلة ذات أهمية كبيرة هذا بالنظر إلى الخدمة التي يقدمها لمختلف الجهات التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وتمثل هذه الجهات في:

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية، ط2، عمان الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2002، ص 13

² Porter, B, **principles of external auditing**, john, willy and sons, 1997, p 19

³ محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 39

- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية ولذلك فليس هناك من ضمان الصحة ودقة هذه البيانات إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة محايدة ومستقلة.

- الملاك والمستخدمين:

- بالنسبة للدائنين والموردين: فهم يعتمدون على تقرير المدقق الذي يتضمن مدى سلامة وصحة القوائم المالية حيث يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام.

- بالنسبة للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تعتمد هذه الأخيرة أيضا على تقرير المدقق الدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الإئتمان المصرفي وتعتمد كأساس للتوسع أو التقليل فيه على درجة تقييم الخطر¹.

- الهيئات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها: مراقبة النشاط الإقتصادي رسم السياسات الإقتصادية فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية سليمة

- رجال الاقتصاد: تتمثل حاجاتهم للإهتمام بالقوائم المالية في مساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الإقتصادية وتقدير الدخل القومي والتخطيط الإقتصادي

- نقابات العمال: تعتمد نقابات العمال على صحة البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور وتحقيق مزايا للعمال.

- نظام المحاكم: ويحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للمؤسسة لأغراض حالات الإفلاس وتقييم الأصول الضرورية وفي أغراض الدعاوي القضائية.

¹ خالد الخطيب و خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، عمان الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 12-13.

- المستثمرون المحتملون: وهم يحتاجون لمعلومات تساعد في اتخاذ قرارات حول إمكانية الاستثمار في المؤسسة وتحديد السعر المناسب للاستثمار بما يحقق لهم أكبر عائد.

المبحث الثاني: وجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المطلب الأول: تعريف وأهداف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الفرع الأول: تعريف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يقصد بالتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما بما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق والتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود وتوزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف التدقيق بشكل عام يعود بالفائدة على المؤسسة¹.

الفرع الثاني: أهداف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

تتمثل أهم أهداف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فيما يلي :

- تنفيذ أعمال التدقيق بجودة عالية؛

- تخفيض تكاليف عملية التدقيق؛

- تغطية أعمال المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة؛

- الحد من التكرار وازدواجية العمل؛

- اختصار الوقت؛

- مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها.

¹ حمد شقير، العلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي، مجلة المدقق، العدد 41-42، آذار، 2000، ص 10.

المطلب الثاني: أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

تتمثل أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في النقاط التالية:

- سرعة المدقق الخارجي في فهم الأنظمة المتعددة والمستخدم من قبل المؤسسة نظرا لمحدودية وقته؛

- تخفيض وقت أداء مهمة التدقيق الخارجي حيث أن الثقة في نظام التدقيق الداخلي يؤدي إلى وقت اقل بالنسبة للتدقيق الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية التدقيق وتحقيق اكبر قد من الرضا للعميل؛

- اطمئنان المراجع الخارجي على دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية؛

- تحقيق المنفعة الاقتصادية من جهة وجودة وكفاءة عملية التدقيق من جهة أخرى من خلال إتباع منهجية عمل موحدة بين المدقق الداخلي والخارجي دون المساس بجودة أدائهم واستقلاليتهم؛

- تجهيز القوائم والكشوف التي يحتاجها المدقق الخارجي بالصورة التي يرغبها؛

- التقييم الشامل لمخاطر التدقيق ومن ثم اتخاذ القرارات؛

- تخفيض الارتفاع المستمر في تكاليف التدقيق الخارجي.

بالإضافة إلى ما سبق¹:

- يتحصل المدقق على فهم أفضل المعايير التدقيق وأهدافها، كما يحصل على التشجيع اللازم لكي يصبح أكثر تخصصا؛

- تنفيذ عملية تقييم المدقق الخارجي لفعالية وكفاية وظيفة التدقيق الخارجي لتحسين عملهم باستمرار؛

¹ جهان عبد المعز علي، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية على نطاق اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، مصر، جامعة القاهرة، 2001، ص 45.

- زيادة ودعم التدريب والتأهل لمدققين الداخلين من خلال أداء العمل باستخدام أساليب وإجراءات وأفكار ومعلومات جديدة ومختلفة؛

- توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة والمناسبة في الوقت والمكان المناسب؛

- بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء؛

- تكوين بنك للمعلومات عن طريق تقارير وأوراق عمل المدققين.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يتشابه التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الكثير من الخصائص كما أنهما يختلفان في بعض منها، فكلتا الطرفين عليهما التخطيط لعملية التدقيق بعناية قبل البدء في عملية الفحص والتقويم، كما أن الأدوات والأساليب التي يلجأ إليها المدقق الداخلي هي تقريبا نفس الأدوات التي يلجأ إليها المدقق الخارجي للحصول على المعلومات اللازمة لإجراء عملية الفحص، إلا أن نوعية الأدلة والقرائن التي يسعى إليها كل منهما تختلف نظرا للتباين الأهداف ومجال البحث في كل منها.

ونظرا لأن أوجه التشابه والاختلاف بينهما قد تعتبر أوجه للتكامل فسوف نبرز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التشابه

من أهم عناصر التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ما يلي¹:

1- التقنيات المستخدمة: يستعمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تقريبا نفس التقنيات

في ممارسة مهامهما مثل: خرائط تدقيق الوثائق، الفحص المستندي، الاستبيان

2- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يسعى كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلى التأكد

من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال دراسته وتقييمه وتحديد نطاق قوته ونقاط

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، أسم المراجعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، الدار الجمعية، 2002، ص 41.

ضعفه والتأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال ويمد المنشأة بالمعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها واتخاذ القرارات الصائبة

3- التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي: يقوم المدقق الخارجي أثناء تنفيذ أعمال التدقيق بالتنسيق والتعاون مع المدقق الداخلي للمؤسسة وذلك تفاديا للتكرار والازدواجية والتغطية لكافة أنشطة المؤسسة، ولا شك أن هذا التعاون تحكمه عدة عوامل من أهمها:

- أن كل منهما يجب أن يكون مؤهلا وذو كفاءة وأن يتحلا بالموضوعية في أداء التدقيق؛
- كل منهما يهتم بالمخاطر والأهمية النسبية لتحديد مدى اختباراته وتقييم نتائجه؛
- أن يتمتع كل منهما بالاستقلالية؛
- أن كل منهما يهدف إلى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

يختلف التدقيق الداخلي عن التدقيق الخارجي في كثير من الأمور التي قد تلتبس على البعض من حيث الأهداف ونطاق العمل ومتلقي التقرير والأطراف المستفيدة وغيرها من الأمور الأخرى باعتبارهما وظائف مستقلة بذاتهما، وعليه تتمثل أهم أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فيما يلي¹:

1- الاستقلالية:

- المدقق الداخلي مستقل جزئيا لأنه من ناحية مستقل عن باقي إدارات وأقسام المؤسسة، ويتبع الإدارة العليا للمؤسسة من ناحية أخرى. - المدقق الخارجي يتمتع باستقلال كامل، أي أنه محايد وليس له أي علاقة بالإدارة العليا وبأقسام وإدارات المؤسسة.

¹ محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-145

2- التعيين:

- يتولى مجلس الإدارة ترشيح أحد المدققين الخارجيين من ذوي الخبرة، وعرض هذا الترشيح على الجمعية العامة للمساهمين لإقرار تعيينه¹.
- بالنسبة للمدقق الداخلي يتم تعيينه عن طريق الإدارة العليا للمؤسسة من خلال تخصيص أحد المحاسبين من ذوي الخبرة لتولي عمل التدقيق الداخلي.

3- نطاق العمل:

- يحدد نطاق عمل المدقق الخارجي من خلال المسؤولية المهنية الملقاة على عاتقه أو بالإتفاق في حالات معينة مع إدارة المؤسسة حتى يقوم بوضع برنامج تدقيق خاص يتولى تنفيذه خلال فترة التدقيق.
- يحدد نطاق عمل المدقق الداخلي عن طريق إدارة المؤسسة المسؤولة عن تعيينه والذي عادة يتضمن مراجعة جميع العمليات التي تمت خلال الفترة محل التدقيق.

4- المسؤولية والتقرير:

- يكون المدقق الخارجي مسؤولاً أمام الجمعية العامة للمساهمة في مؤسسات المساهمة، وأمام الملاك في باقي المؤسسات مع تقديم تقارير إليهم.
- يكون المدقق الداخلي مسؤولاً أمام الإدارة العليا في المؤسسة مع تقديم تقريره إليها.

5- الهدف: - هدف التدقيق الداخلي إلى

- خدمة المراجع الخارجي؛
- انتظام سير العمل المحاسبي على مدار السنة المالية؛
- وجود نظام محاسبي فعال يساعد في إعداد تقارير وقوائم مالية صحيحة؛

¹ محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-145

- وجود نظام فعال للضبط الداخلي وإجراءات منع وقوع الأخطاء أو التلاعب .

أما التدقيق الخارجي فيهدف إلى

- إبداء رأي موضوعي محايد في شكل تقرير شامل لنتائج عملية التدقيق؛

- وجود نظام محاسبي فعال ومتكامل خاصة في مجال إعداد تقارير وقوائم مالية ختامية صحيحة؛

- وجود نظام فعال للرقابة الداخلية أو العمل على وجوده

6- طريقة وأسلوب العمل:

- يقوم المدقق الخارجي بإتباع أسلوب تدقيق ملائم لظروفه وذلك بالاتفاق مع إدارة المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار عدد مساعديه، شكل وحجم وطبيعة برنامج التدقيق الذي وضعه المدقق، الوقت المتاح، حجم معاملات المؤسسة وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، كما يغلب على عمله الطابع العلاجي لأن معظم المدققين يختارون عينة معينة وتدقيقها عادة في نهاية السنة المالية ويوصي بالحلول لأي مشاكل قد تظهر.

- فيما يخص المدقق الداخلي فيحدد عمله بطريقة مكاملة لعمل المحاسب من خلال الدورة المستندية والدورة المحاسبية أولا بأول مع التركيز على العمليات ذات الأهمية، كما يتبع أسلوب التدقيق المستمر فنيا ومحاسبيا ومستندية للتحقق من صحة العمليات المختلفة وتصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها أولا بأول، ويغلب على عمله الطابع الوقائي في معالجة الانحرافات والأخطاء.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المستفيد الرئيسي من التدقيق الخارجي المساهمين وغيرهم من الأطراف الخارجية، أما التدقيق الداخلي فالمستفيد الأول منه هي الإدارة¹.

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص 21.

7- مجال وغرض التدقيق:

بالنسبة للمدقق الداخلي: التركيز على الكفاءة والفعالية للأحداث التاريخية وتقييمها وتقويمها والتنبؤ بالأداء المستقبلي مع تقييم نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتفعيل الحوكمة في الشركات وبالتالي فهي تشمل جميع الجوانب المالية والتشغيلية والبيئية.

بالنسبة للمدقق الخارجي: الفحص الإنتقادي المنتظم بالتركيز على صحة وتسجيل البيانات المالية والخروج برأي فني محايد حول عدالة تمثيل القوائم المالية للواقع المالي للمنشأة وان البيانات المالية قد أعدت وفقا لإطار تقارير مالية محددة.

اعداد صفحة وموقع ساهلة ماهلة
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

¹ يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 52

الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذا البحث أن وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هما وظيفتان متكاملتان ومجالات التنسيق والتعاون بينهما واسعة وكثيرة، إذ يعتمد التدقيق الخارجي إلى حد كبير على التدقيق الداخلي، كما أن التدقيق الخارجي مكمل للتدقيق الداخلي وهذا نظرا لما يتمتع به المدقق الخارجي من موضوعية واستقلالية، وكل هذا من شأنه أن يحقق وجود نظام رقابة سليم وفعال، واكتشاف مختلف أوجه القصور والعجز مع تقديم الإقتراحات اللازمة لمعالجتها، وتوفير التغطية الشاملة لكافة عمليات وأنشطة المؤسسة، وضمان تحقيق أهدافها المسطرة.

اعداد صفحة وموقع ساهلة ماهلة
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

- 1) أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
- 2) جهان عبد المعز علي، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية على نطاق اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، مصر، جامعة القاهرة، 2001.
- 3) حمد شقير، العلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي، مجلة المدقق، العدد 41-42، آذار، 2000.
- 4) خالد الخطيب و خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، عمان الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.
- 5) خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية، ط2، عمان الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2002.
- 6) خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية التدقيق الحسابات، الأردن، دار المستقبل، 1998.
- 7) صالح ميلود خلاط، بشير محمد عاشور وآخرون، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية، الواقع والأفاق، ط1، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2007.
- 8) عبد الفتاح محمد الصحن، أسم المراجعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، الدار الجمعية، 2002.
- 9) غمان فلاح المطارئة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، الأردن، الدار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.
- 10) محمد التوهامي الطواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 11) محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 12) محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011 – 2010.
- 13) محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، بيروت، الدار الجامعية، 1990.
- 14) محمد يوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، بن عكنون الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 15) يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

المراجع الأجنبية:

- 1) Alain Mikol, **Formes d'Audit dans l'encyclopédie de comptabilité**: contrôle de gestion et audit, édition Dunod, Paris, 2000.
- 2) HAMINI Allel, **L'audit comptable et financier**, BERTI edition, Alger, 2002.
- 3) Porter, B, **principles of external auditing**, john, willy and sons, 1997.